مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

محضر الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية
لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق.

المنعقد بتاريخ 15 مارس 2023

انعقد الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. ("البنك" و/أو "الشركة") وذلك في تمام الساعة الثامنة والربع مساء بتوقيت الدوحة من يوم الأربعاء الموافق 15 مارس 2023م بعد تمديد فترة التسجيل لما بعد الساعة 5:30 مساء إفساحاً في المجال أمام جميع المساهمين الحاضرين في القاعة للتسجيل وذلك في قاعة المرقاب بفندق الفورسيزون الدوحة، دولة قطر. حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة الواردة أسماءهم أدناه والسادة المساهمين الواردة أسماءهم في الملحق رقم (1) المرفق بذيل هذا المحضر بالإضافة إلى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للمصرف وممثلي وزارة التجارة والصناعة ومصرف قطر المركزي والمدقق الخارجي وأعضاء من الإدارة التنفيذية لمصرف الريان على النحو المبيّن أدناه:

الحاضرون	الاسم	الصفة
المساهمون	كما هو مفصّل في الملحق رقم (1) المرفق بذيل هذا المحضر	
أعضاء مجلس الإدارة	سعادة الشيخ / محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة
	سعادة الشيخ / حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني	نائب الرئيس
	سعادة السيد/ ناصر جارالله المري	عضو مجلس الإدارة
	سعادة الشيخ/ علي بن جاسم آل ثاني	عضو مجلس الإدارة
	سعادة السيد/ عبدالله المالكي	عضو مجلس الإدارة
	سعادة الشيخ/ ناصر بن حمد آل ثاني	عضو مجلس الإدارة
	سعادة السيد/ محمد العبدالله	عضو مجلس الإدارة
	سعادة السيد/ عبدالرحمن الخيارين	عضو مجلس الإدارة
أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	فضيلة الشيخ/ الدكتور وليد بن هادي	رئيس هيئة الرقابة الشرعية
	فضيلة الشيخ/ الدكتور سلطان الهاشمي	عضو هيئة الرقابة الشرعية
أعضاء الإدارة العليا في مصرف الريان	السيد / فهد بن عبدالله آل خليفة	الرئيس التنفيذي للمجموعة
	السيد/ محمد العمادي	رئيس قطاع الأعمال للمجموعة
	السيد/عادل عطية	رئيس جهاز التدقيق الداخلي للمجموعة
	السيد عبدالمنعم الحسن	المستشار القانوني للمجموعة
	السيد/ معتز الدعنا	رئيس متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال
ممثلو وزارة التجارة والصناعة	السيد / سالم سالم المناعي السيد/ خالد السليطي السيد/ سمير الشابوري	ممثلو وزارة التجارة والصناعة
ممثلو مصرف قطر المركزي	السيد / يوسف العمادي السيد/ شعلان الحلاحلة	ممثلو مصرف قطر المركزي
المدقق الخارجي	السيد / سامر جاغوب السيد / وليد سليم السيد/ جوزيف خليفة	الشريك المدير، ديلويت أند توش شريك، ديلويت أند توش شريك، ديلويت أند توش
أمين سرّ مجلس الإدارة	السيد / طوني مرهج	مقرر الاجتماع

افتتاح الاجتماع:

افتتح سكرتير مجلس الإدارة المداولات الرسمية للاجتماع مشيراً إلى أن الدعوة إلى هذا الاجتماع قد وجهت عن طريق النشر في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة وبورصة قطر بتاريخ 22 فبراير 2023 أي قبل 21 يوماً من ميعاد الاجتماع وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) للعام 2015 المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021 والنظام الأساسي للبنك. كما ذكر أن جميع المستندات الداعمة لبنود جدول الأعمال قد جرى نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك (www.alrayan.com) بتاريخ نشر الدعوة في الصحف مما أتاح الفرصة أمام السادة المساهمين للاطلاع عليها قبل وقت كاف من الجمعية.

وفي ختام مقدمته، أكّد السكرتير حضور المدقق الخارجي للإشراف والتدقيق على عملية جمع الأصوات والنصاب بحضور ممثلي وزارة التجارة والصناعة ومصرف قطر المركزي. وعليه، دعا المدقق الخارجي إلى الإعلان عن اكتمال النصاب القانوني للجمعية العامة السنوية.

النصاب القانوني:

أعلن السيد سامر جاغوب، الشريك المدير في شركة ديلويت أند توش– فرع قطر، أنه قد حضر هذا الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية للشركة مساهمون بالأصالة يمثلون 5,049,509,626 سهماً ومساهمون بالوكالة يمثلون 1,807,115,408 سهماً كما هو مفصّل في بيان الحضور المرفق بذيل هذا المحضر ضمن الملحق رقم (1) والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه. وعليه فقد بلغ مجموع الأسهم الحاضرة 6,856,625,034 سهماً أي ما نسبته 73,73% من رأسمال البنك البالغ 9,300,000,000 سهماً كما هو مثبت في السجل التجاري للبنك في تاريخه. كما أشار المدقق الخارجي إلى أنه وبناء على أحكام القانون وأحكام المادة (49) من النظام الأساسي للشركة فإن اجتماع الجمعية العامة العادية يكون صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال على الأقل. وبالتالي فإن نصاب الجمعية العامة السنوية المدعوة للاجتماع بتاريخ اليوم قد انعقد على وجه قانوني مما يخوّلها التصويت على المسائل المعروضة عليها.

أعلن مقرر الاجتماع أن ممثلي بعض الصناديق الاستثمارية المساهمة في البنك وعددها 38 صندوقاً والحاضرين في الاجتماع بتعيين من بنك HSBC بصفته أمين الحفظ لهذه الصناديق في دولة قطر لديهم تفويضات تسمح لهم بحضور الجمعية ولكن لاتجيز لهم التصويت على قرارات الجمعية أو الاشتراك في مداولاتها ولذلك ستسري القرارات التي تتخذها هذه الجمعية على الصناديق التي يمثلونها وهذه الصناديق تحمل أرقام المساهم التالية: 12969 و14428 و14498 و14509 و14566 و18790 و23678 و23679 و23873 و23982 و44767 و44862 و45065 و45098 و45262 و45350 و46370 و46414 و52910 و99830 و101880 و226435 و252231 و256425 و276018 و293186 و296789 و296903 و296971 و297297 و397855 و399074 و399261 و399507 و399751 و399764 و399781 و421485. تم احتساب الأصوات العائدة للصناديق المذكورة تحت إشراف المدقق الخارجي حيث بلغ مجموعها 788,701,475 (سبعمائة وثماني ثمانون مليون وسبعمائة وواحد آلاف وأربعمائة وخمس وسبعون سهماً فقط لا غير) أي ما نسبته 8,48% من أسهم رأس المال.

وفقاً للقانون فإن الجمعية المنعقدة اليوم بنصاب 73,73% من أسهم رأس المال تحتاج لموافقة غالبية الأصوات الحاضرة أو الممثلة في الاجتماع لتمرير القرارات أي موافقة ما نسبته 36,86% من الأسهم الحاضرة.

تعيين مقرّر الاجتماع وجامعي الأصوات:

بعد الإعلان عن اكتمال النصاب القانوني للاجتماع، تم ترشيح السيد /طوني مرهج، أمين سرّ مجلس الإدارة، كمقرّر للاجتماع وترشيح السادة شركة ألفا أوميغا ممثلة بالتوقيع على هذا المحضر بالسيد نادر الصوص لجمع الأصوات بواسطة أجهزتها الإلكترونية وقد أشرف المدقق الخارجي للشركة على عملية جمع الأصوات بحضور ممثلي وزارة التجارة والصناعة.

لم يتم تسجيل أي اعتراض على ذلك من قبل المساهمين فأقرت الجمعية هذا التعيين وقد قام ممثل الشركة الجامعة للأصوات بتسليم مقرر الاجتماع بيان مفصّل بأسماء المساهمين الحاضرين بالأصالة أو بالوكالة وتم إرفاقه في الملحق رقم (1) بهذا المحضر.

جدول أعمال الجمعية العامة السنوية:

تم عرض جدول أعمال الجمعية العامة السنوية على الشاشة وقد جاءت بنوده كما يلي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط مصرف الريان وعن مركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2022، والخطة المستقبلية لمصرف الريان لعام 2023، والتصديق عليهما
2. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط مصرف الريان مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية لمصرف الريان المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2022
3. مناقشة تقرير مراقب الحسابات القانوني عن البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والتصديق عليه
4. مناقشة البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والتصديق عليها
5. مناقشة مقترحات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاقتطاعات وتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10% من القيمة الإسمية للسهم أي ما يعادل 0.10 ريال قطري للسهم عن العام المالي 2022 وإقرارها واطلاع الجمعية العامة على سياسة توزيع الأرباح
6. سماع ومناقشة تقرير مراجع الحسابات حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016
7. مناقشة واعتماد تقرير الحوكمة في مصرف الريان لعام 2022 بما في ذلك برنامج المسؤولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة
8. النظر في إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2022، وتحديد مكافآتهم للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2022 وإقرار سياسة المكافآت ومنح الحوافز لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأي صفقات كبيرة، إن وجدت، مع الأطراف ذوي العلاقة
9. تعيين مراقب حسابات خارجي لمصرف الريان للسنة المالية 2023 وتحديد أتعابه
10. الموافقة على توصية مجلس الإدارة فيما يخص تعيين هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان للفترة 2023-2024-2025 وتفويض مجلس الإدارة بإضافة عضو أو أعضاء جدد أو ملء من شغرت وظيفته لأي سبب من الأسباب وتحديد مكافآت أعضاء الهيئة وأية مسائل أخرى تخص هيئة الرقابة الشرعية خلال الفترة المذكورة، مع مراعاة موافقة مصرف قطر المركزي
11. انتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك للدورة (2023-2025) بما يتوافق مع تعديل بعض أحكام تعليمات الحوكمة في البنوك الصادرة بموجب التعميم رقم (2) لسنة 2023

لم يسجل أي اعتراض من المساهمين على جدول الأعمال فشرع سعادة رئيس مجلس الإدارة في مناقشة بنود جدول الأعمال على الشكل التالي:

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

مناقشة البنود والموافقة عليها:

البند الأول: سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط مصرف الريان وعن مركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2022/12/31، والخطة المستقبلية لمصرف الريان لعام 2023، والمصادقة عليهما.

قدم رئيس مجلس الإدارة تقرير المجلس عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والخطة المستقبلية للشركة، ونصه كالآتي:

كان العام 2022 عاماً محورياً في مصرف الريان حيث استكملنا عملية الدمج مع بنك الخليجي من خلال جمع نقاط القوة بين البنكين والبناء عليها للتأسيس لمستقبل جديد وأصبحنا بذلك أحد المصارف الإسلامية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط برأسمال قوي وسيولة متينة. وخلال العام استكملنا بنجاح الدمج التشغيلي للعمليات وفرق العمل وأطلقنا عدداً من الخدمات والمنتجات الجديدة استطعنا من خلالها تعزيز قدرتنا التنافسية في السوق وتلبية احتياجات عملائنا بشكل أفضل كما أجرينا مراجعة شاملة لمحفظة البنك المدمج واتخذنا الإجراءات المناسبة لإدارة المخاطر وفقاً للتعليمات الرقابية ولحماية مستقبل البنك.

كما أطلقنا برنامج التمويل المستدام المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وهو الأول من نوعه لبنك إسلامي في قطر ويأتي ذلك من ضمن التزامنا بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة. وقد عملنا أيضا على زيادة سقف الاستثمار الأجنبي في البنك ليصل إلى 100% مما سوف يساعد على تعزيز مكانة المصرف في المؤشرات ذات الصلة. إن كافة هذه الإنجازات قد تم تحقيقها في إطار التزامنا بدعم أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. بعد الاندماج، أصبح مصرف الريان يضمّ فريق عمل جديد يدفع بالبنك وفق رؤية مستقبلية طموحة لدعم القطاعين العام والخاص في قطر وتنمية قاعدة عملائنا الأفراد ضمن الشرائح المستهدفة والعمل على تحويل البنك إلى التكنولوجيا الرقمية لتوفير خدمات مصرفية رائدة في السوق وأيضا للمساهمة الاجتماعية من خلال مختلف مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي نطلقها.

على صعيد الأداء المالي، بلغ صافي الأرباح 1,3 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2022. سجل إجمالي الإيرادات ارتفاعاً ليصل إلى 7,2 مليار ريال قطري مقارنة بمبلغ 5,1 مليار ريال قطري في نهاية 2021. بلغ اجمالي الأصول 167 مليار ريال قطري والأصول التمويلية 117 مليار وودائع العملاء 97 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2022. ارتفعت نسبة تغطية المتعثرات من 1,04% بنهاية 2021 إلى 2,3% بنهاية 2022 مع ارتفاع المخصصات إلى 1,5 مليار ريال وذلك من ضمن النهج الحذر الذي يتبعه البنك في إدارة المخاطر بهدف حماية الأصول وتحصين المستقبل. نتيجة لذلك، ارتفعت نسبة التمويلات غير المنتظمة إلى 5,9% في نهاية 2022. بلغت ربحية السهم 0,14 ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بمبلغ 0,21 ريال بنهاية 2021. أما نسبة كفاية رأس المال فقد تجازوت بشكل كبير الحد الأدنى المفروض في التعليمات الرقابية لتصل إلى 20% مما يدل على صلابة البنك وقدرته على النمو والاستفادة من الفرص المستقبلية.

على مستوى السياسات المحاسبية وتوزيع الأرباح، لم يتم إجراء تعديلات جوهرية على السياسات المعتمدة في البنك خلال العام 2022 ولا تزال أسس التقييم والتقديرات على حالها دون تغيير. ومثل الأعوام السابقة، فقد أعد البنك القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات المصرف المركزي ذات الصلة. ونوصي بتوزيع صافي الربح على الشكل المقترح في البيانات المالية المدققة المطروحة أمام هذه الجمعية للمساهمين للمصادقة عليها. وفي هذا الإطار، فإن مجلس الإدارة يوصي الجمعية العمومية بتوزيع جزء من صافي الأرباح على شكل أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 10% من القيمة الإسمية للسهم. ثم دعا الرئيس السادة المساهمين إلى الاطلاع على كامل التقرير السنوي للسنة المالية 2022 الموزّع عليهم في الاجتماع بما فيه تقرير الحوكمة والبيانات المالية الختامية المدققة وتقارير المدقق الخارجي.

ثم عرض الرئيس الخطة المستقبلية حيث أشار إلى أن البنك يعتزم تبنّي مبادرات الاستدامة والمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل كامل وذلك لإدراكنا بأن الفرص والمخاطر المرتبطة بها قد أصبحت ذات أهمية متزايدة للمؤسسات المالية والصناعة المصرفية بشكل عام. وبناء عليه، فإن مصرف الريان يلتزم التزاما تاما بتقديم كل مساهمة إيجابية وفعالة بما يتماشى مع تطلعات الاستراتيجية الوطنية للبيئة والتغيّر المناخي في قطر وأيضا تسهيل وتعزيز تمويل المشاريع الخضراء المستدامة. وفي عصر الاقتصاد الرقمي، نحن مصممون على لعب دور فعال لنكون رواد الخدمات الرقمية في القطاع المصرفي القطري مع تبني التقنيات الرقمية من أجل تقديم أفضل الخدمات وتجربة مميزة وعصريّة للسادة العملاء. سوف نستمر أيضا في مواصلة جهودنا

لتطوير المواهب والكفاءات القطرية ودعمها والمساهمة في خلق اقتصاد قائم على المعرفة من خلال توفير فرص عمل وبرامج تدريبية للتطوير الذاتي، وذلك لتمكين هذه الكفاءات وإعدادها لكي تقود القطاع المصرفي مستقبلا بمسؤولية والتزام. وعلى نحو مواز، سوف نعمل على تعزيز علاقاتنا الوثيقة والمتينة مع عملائنا ضمن الشرائح التي نستهدفها وقادة الصناعة المصرفية والمؤسسات العامة والخاصة ونحن مصممون على مواصلة العمل لنكون البنك الإسلامي المفضل للعملاء من أجل أن ندعم طموحات رؤية قطر 2030.

في النهاية، توجّه الرئيس بالشكر إلى حضرة صاحب السموّ أمير البلاد المفدى وحضرة صاحب السمو الأمير الوالد والحكومة القطرية ومصرف قطر المركزي وجميع الجهات الرقابية التي يخضع لها البنك على دعمهم المستمرّ للقطاع المالي في قطر ولمصرف الريان. كما خصّ بالشكر إدارة البنك والموظفين على جهودهم والسادة المساهمين والمستثمرين والعملاء على ثقتهم بالبنك فإن هذه الثقة هي المحرك الذي يدفعنا نحو المستقبل.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم، وطلب مصادقة الجمعية على التقرير، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسّجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2023/1/1): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 بما في ذلك الخطة المستقبلية للشركة كما جاء عرضها من قبل رئيس مجلس الإدارة.

البند الثاني: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط مصرف الريان مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية لمصرف الريان المنتهية بتاريخ 2022/12/31.

قدم فضيلة الشيخ الدكتور وليد بن هادي، رئيس هيئة الرقابة الشرعية، تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2022 حيث أكد قيام الهيئة الشرعية بمراجعة عقود مصرف الريان وعملياته ومنتجاته التي عرضت عليها، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 2022 وترى الهيئة أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتمنى للجميع التوفيق من الله لما يحبه ويرضاه.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسّجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2023/1/2): أخذت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. علماً بتقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط مصرف الريان مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية لمصرف الريان المنتهية بتاريخ 2022/12/31 كما جاء عرضه من قبل رئيس الهيئة.

البند الثالث: سماع تقرير المدقق الخارجي عن البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2022/12/31 والمصادقة عليه

قدم السيد وليد سليم، الشريك في شركة ديلويت أند توش فرع قطر، تقرير المدقق الخارجي حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 2022/12/31 حيث أكد أن المدقق الخارجي قام بتدقيق البيانات المالية الموحدة لمصرف الريان (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022 وكلاً من بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد وبيان موارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة متضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة

ومعلومات تفسيرية أخرى. وأبدى رأي المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية إذ أكد أن البيانات المالية الموحدة المعروضة على الجمعية تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما هو معدّل من قبل مصرف قطر المركزي.

كما عرض أمور التدقيق الرئيسية والتي هي، بحسب التقدير المهني للمدقق الخارجي، الأمور الأكثر أهمية في التدقيق لهذه البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية كما في 31 ديسمبر 2022. وهي كالآتي:

- الانتهاء من تخصيص سعر الشراء للاندماج مع بنك الخليجي
- تدنيّ قيمة الموجودات المالية
- أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية

وخلص إلى أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. وأكد أن المدقق الخارجي حصل على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأها ضرورية لأغراض التدقيق. كما أكد أن المعلومات المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه إلى الجمعية العمومية تتفق مع دفاتر وسجلات المجموعة. وفي حدود المعلومات التي توافرت للمدقق الخارجي، لم تقع خلال السنة الحالية مخالفات مع قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب مصادقة الجمعية على التقرير، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجّل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2023/1/3): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تقرير المدقق الخارجي للشركة عن ميزانية الشركة وحساباتها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 كما تم تقديمه في الاجتماع وإرفاقه بالقوائم المالية المدققة.

البند الرابع: مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والمصادقة عليهما

ذكر رئيس مجلس الإدارة أنه قد تمّ تقديم ملخص تنفيذي عن البيانات المالية ضمن تقرير مجلس الإدارة في البند الأول كما تم نشر القوائم المالية الختامية المجمعة والمدققة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 في الصحف المحلية بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها وذلك قبل ما يزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية العامة كما تم نشرها على الموقع الإلكتروني لبورصة قطر والموقع الإلكتروني للمصرف. وجرى توزيع البيانات المالية خلال الاجتماع ضمن التقرير السنوي للبنك وكذلك تم عرض ملخص عن البيانات المالية على الشاشة خلال الاجتماع.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب المصادقة على القوائم المالية لعام 2022 كما أعدها مجلس الإدارة، فكانت الاستفسارات التالية:

سأل المساهم يوسف أبو حليقة (مساهم رقم 7449) عن سبب تراجع الأرباح التي حققها البنك بعد الاندماج وسبب ارتفاع المخصصات وطلب إعطاء نوع من الطمأنينة للمساهمين حول الحلول التي يتخذها مجلس الإدارة لتجنب هذا التراجع في المستقبل. أجاب سعادة الرئيس بأنه بعد الاندماج تم تعيين إدارة جديدة للكيان المدمج. قامت الإدارة الجديدة بإجراء مراجعة شاملة ومفصلة لمحفظة البنك المدمج لتعكس بدقة وواقعية مخاطر الأعمال. اكتشفت الإدارة الجديدة أن هناك تمويلات إسلامية بالتحديد تعاني من مشاكل ولم يكن يتم تكوين المخصصات اللازمة لها قبل الاندماج. وبالأرقام، بلغت التمويلات المتعثرة للكيان المندمج مبلغ 7,3 مليار. حوالي 82% من هذه المتعثرات أي ما يعادل 5,9 مليار ريال تقريباً هي من عملاء مصرف الريان والباقي أي ما يعادل 18% أو 1,3 مليار ريال تقريباً من عملاء بنك الخليجي. يعود السبب في هذه النسبة العالية للمتعثرات من مصرف الريان لعدم تكوين المخصصات اللازمة لها تاريخياً. إذا عدنا لمرحلة ما قبل الاندماج، نرى أن محفظة التمويلات في مصرف الريان قد بلغت حينها 88 مليار ريال وتغطية بقيمة 1,2 مليار ريال أي بنسبة 1.37% فقط في حين بلغت محفظة التمويلات في الخليجي قبل الاندماج 38 مليار ريال وتغطية بقيمة 1,6 مليار ريال أي بنسبة 4.30%. وبالنظر الى نسب التغطية لبنوك مماثلة لمصرف الريان

لذات الفترة، فإن نسبة تغطية الديون المتعثرة في مصرف الريان قبل الاندماج لم تكن متماشية مع متوسط السوق. وعليه، تقرر مواجهة الواقع ورفع مستوى التغطية للتمويلات المتعثرة لحماية مستقبل البنك. بعد مراجعة المحفظة وضعنا خطة إصلاح كاملة وواضحة حيث تم تحديد القروض المتعثرة وكيفية معالجتها والعمل على استرداد حقوق البنك وانشاالله أننا على الطريق الصحيح لحماية مستقبل البنك وبناء عوائد مستدامة.

سأل المساهم راشد المهندي (مساهم رقم 129703) عمّا إذا تم اتخاذ إجراءات بحق الدائنين المتعثرين لسداد الديون المتعثرة وتساءل عن سبب أخذ النسبة الأكبر من المخصصات على أصول متعثرة بقيمة 3 مليارات ريال تقريباً فقط في الربع الأخير من العام 2022. أعطى سعادة الرئيس الكلام إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة للإجابة على هذا السؤال. قال السيد آل خليفة أن الإدارة أخذت وقتها في مراجعة المحفظة التمويلية من أجل إجراء دراسة شاملة ومتأنية ووضع خطة إصلاح كاملة وأكد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاسترداد حقوق البنك وأمواله كما أن البنك بحوزته ضمانات جيدة.

سأل أحد المساهمين عما إذا كان مصطلح الخطأ الجسيم بالقانون ينطبق على وضع مصرف الريان وتساءل عن الجهة التي تتحمل مسؤولية هذا الخطأ الجسيم إذا كان منطبقاً والذي أدى إلى مستوى الخسارة بهذا الحجم وقال أن مستوى الشفافية لدى البنوك الخليجية الأخرى أعلى حيث أنها تصرّح عن القضايا والإجراءت القانونية التي تباشرها بحق المتعثرين في حين لا نجد هذا الشيء لدى مصرف الريان. أوضح سعادة الرئيس بأن البنك لم يسجل خسارة بل ربحاً أقل بسبب المخصصات التي شرحها سالفاً. بالنسبة للشفافية، البنك ملتزم بجميع الإفصاحات ضمن القوانين والانظمة المنطبقة.

كان للمساهم عبدالله طاهر مداخلة (مساهم رقم 257 بصفته الشخصية ومساهم رقم 33099 بصفته صاحب مكتب عبدالله طاهر للمحاماة) طلب فيها من سعادة الرئيس مساءلة المدقق الخارجي حيث لم يبيّن في تقاريره بالسنوات السابقة أن هناك متعثرات ولم يذكر الإجراءات التي تتخذ لاسترداد الأموال وقال أن المساهمين خسروا نصف أموالهم بسبب انخفاض سعر السهم بعد الاندماج متسائلا عن جدوى الاندماج ومردوده على المساهمين ومطالباً بالتدقيق على شركة التدقيق الخارجي التي كانت وراء الاندماج وطلب من الرئيس بصفته أمين على أموال الدولة بصفتها مساهماً في البنك وأمين على أموال المساهمين الآخرين الرجوع على كل شخص أخطأ في السابق وتحميل المسؤولية للمقصّرين وطلب التحفظ على الميزانية لأن البنك يجب أن يأخذ الإجراءات لاسترداد الأموال.

أجاب سعادة الرئيس على سؤال المساهم عبدالله طاهر بأن مجلس الإدارة يتابع مصالح المساهمين ومصالح البنك وبأن المتابعة القانونية تتم كما أشار إلى أن البنوك تأخذ المخصص لحماية مصالح المساهمين وهذا أمر طبيعي في العمل المصرفي وأن الإدارة الجديدة ترفع المخصصات إلى المعدلات الطبيعية التي يجب أن تكون عليها. كما أوضح أن الإدارة التنفيذية مطالبة من مجلس الإدارة برفع تقارير دورية للمجلس واللجنة التنفيذية حول الموضوع. ثم أعطى سعادة الرئيس الكلام إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. قال السيد فهد بأنه يجب الفصل بين جدوى وأهمية ومنفعة الاندماج حيث نتج عنه كيان قوي وصلب برأسمال راسخ وسيولة متنية تدعم مسيرة النمو الاقتصادي ودعم أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 وبين ارتفاع المخصصات نتيجة للتسهيلات التي تمت مراجعتها والتي تبيّن أنها تحتاج لمعالجة وقد بدأت رحلة العلاج هذه من العام 2021 ببناء مخصصات جريئة ومطلوبة لحماية البنك مستقبلاً. وأكد الرئيس التنفيذي أن البنك يتخذ كافة الإجراءات اللازمة لاسترداد حقوقه وأن هناك ضمانات للتمويلات المتعثرة وأكد أن الإدارة الجديدة تتبع شفافية عالية وسياسة الباب المفتوح لجميع المساهمين وأعلن عن استعداده استقبال المساهمين الراغبين في مناقشة هذه المواضيع بمزيد من التفاصيل. أضاف سعادة الرئيس بأن مجلس الإدارة في خدمة المساهمين وأكد على حق المساهمين في الاستفسار والتواصل مع الإدارة.

ثم لفت السيد عبدالله طاهر إلى أن القروض المتعثرة بمصرف الريان بلغت أكثر من 70% من رأسمال البنك وسأل كيف أصبح الاحتياطي القانوني أكثر من رأس المال. أجاب الرئيس التنفيذي بأن الطريقة الصحيحة لاحتساب نسبة القروض المتعثرة إلى رأسمال البنك هي احتساب قيمة المتعثرات بعد خصم المخصصات المكونة لها (أي 3.4 مليار ريال قطري وليس 7.3 مليار ريال قطري) مقسومة على إجمالي حقوق المساهمين (البالغ 23 مليار ريال) وليس على رأس المال المصدر (البالغ 9,3 مليار ريال). وعليه، فإن النسبة الحقيقية هي بحدود 16% وهي نسبة واقعية وتعبر عن شفافيتنا في التعامل مع الأمور. أما الاحتياطي القانوني فهو وفقاً للقانون وتعليمات مصرف قطر المركزي.

ثم سأل أحد المساهمين السؤال التالي: ألم يكن ينبغي مراجعة المحفظة التمويلية لمصرف الريان من ضمن دراسة الجدوى للاندماج؟ أجاب سعادة الرئيس بان عملية الاندماج جرت وفقاً للقوانين والإجراءات التنظيمية وحصلت على جميع الموافقات اللازمة. وأوضح أن الاندماج كان غاية استراتيجية للتمكن من الاستمرار نتج عنه كيان قوي وصلب برأسمال راسخ وسيولة متينة تدعم مسيرة النمو الاقتصادي ودعم أهداف رؤية قطر الوطنية 2030. الكيان المدمج يتمتع بمعدل كفاية رأسمال عالي بلغ 20% وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن فرص النمو كبيرة جداً. ولكن لا ننسى أن الاندماج حصل في ظروف استثنائية خلال جائحة كورونا التي أثرت على الأعمال والعالم بأسره. لله الحمد أننا استطعنا التوفيق بين المخصصات والأرباح وانشالله أننا على الطريق الصحيح لحماية مستقبل البنك.

وجّه أحد المساهمين سؤالا إلى الرئيس التنفيذي استفسر فيه عن صحة المعلومات التي تشاع بأن هناك صناديق لديها مساهمة استراتيجية في البنك تعمل على تسييل محافظها. نفى الرئيس التنفيذي علمه بذلك وقال أن المساهم الاستراتيجي يجب ألا يبيع أسهمه. أضاف سعادة الرئيس بأن هناك ضوابط للشركات والصناديق المساهمة في البنك لبيع أسهمها وأنه لم يكن هناك مخالفات لتلك الضوابط.

كان للمدقق الخارجي السيد سامر جاغوب من شركة ديلويت مداخلة أوضح فيها أن المدقق الخارجي لم يكن له أي علاقة أو قرار بالاندماج. بالنسبة إلى عدم ذكر الإجراءات المتخذة لاسترداد حقوق البنك في التقارير السابقة للمدقق الخارجي فإن ذلك لا يذكر في تقرير المدقق الخارجي بل في التقرير السنوي لمجلس الإدارة.

طرح الرئيس هذا البند للموافقة. اعترض على هذا البند المساهمون التالية أسماؤهم: عبدالله أحمد محمد طاهر (مساهم رقم 257/عدد الأسهم 2139087) ومكتب المحامي عبدالله أحمد طاهر (مساهم رقم 33099/عدد الأسهم 800000) والمساهم بندر جعثين عبدالله مبارك الدوسري (مساهم رقم 73062/عدد الأسهم 192760) والمساهمة روضة صفوان حسنى حسين الزيدان (مساهم رقم 197638/عدد الأسهم 1236550) وحيث أن مجموع هذه الأسهم المعترضة البالغ 4368397 سهماً غير مؤثر فقد صدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2023/1/4): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بغالبية الأصوات على القوائم المالية الختامية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 كما تم عرضها وإرفاقها بهذا المحضر.

البند الخامس: مناقشة مقترحات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاقتطاعات، وتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10% من القيمة الإسمية للسهم أي ما يعادل 0,10 ريال قطري لكل سهم عن السنة المالية 2022 وإقرارها واطلاع الجمعية العامة على سياسة توزيع الأرباح

تم عرض ملخص عن مقترحات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاقتطاعات وتوزيعات الأرباح وملخص عن سياسة توزيع الأرباح المعتمدة على الشاشة. أشار الرئيس إلى أنه لم يتم خلال العام 2022 إجراء أي تعديلات جوهرية على سياسة توزيع الأرباح المعتمدة حيث لا تزال أسس التقييم والتقديرات على حالها دون تغيير ومطابقة لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وعليه، رفع الرئيس توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 10% من القيمة الإسمية للسهم أي بواقع 0,10 ريال قطري للسهم للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 (تمثل التوصية توزيع ما نسبته 69% من أرباح العام) وترحيل ما يتبقى من صافي الربح المحقق عن الفترة إلى الاحتياطات وخلافها على الشكل التالي:

العناصر	ريال قطري
التوزيع النقدي للسهم الواحد	0,10
نسبة التوزيع الكلي (من القيمة الإسمية للسهم)	%10
الأرباح المستبقاة في بداية السنة	582,579,000
صافي الربح لعام 2022	1,344,343,000
الأرباح المستبقاة للشركات التابعة غير المقبوضة	(662,788,000)
الأرباح المقترح توزيعها نقداً لعام 2022	930,000,000
المحول إلى احتياطي المخاطر	(115,719,000)
المحول إلى الاحتياطي القانوني بنسبة 10%	(-)
المحول إلى مخصص الأنشطة الاجتماعية والرياضية 2.5%	(35,644,000)
أرباح رأسمال الإضافي 4.6%	(46,000,000)
المحول إلى احتياطات أخرى	(13,238,000)
صافي المبلغ القابل للتوزيع	1,053,533,000
أرباح مدورة-(المجموعة)	786,321,000

ثم شرح للسادة المساهمين أنه سيتم البدء بتحويل الأرباح ابتداء من 16 مارس 2023 للمساهمين الذين لديهم حساباتمصرفية مسجلة في الإيداع المركزي واعتباراً من يوم 19 مارس 2023 بالنسبة للمساهمين الآخرين. فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب موافقة الجمعية على مقترحات التوزيع وسياسة توزيع الأرباح، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجّل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2023/1/5): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم أي بمعدل 0,10 ريال قطري للسهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وترحيل ما يتبقى من الربح الصافي المحقق عن الفترة إلى الاحتياطات وخلافها على الشكل الوارد أعلاه وفقاً لسياسة التوزيع المقررة في القوائم المالية المدققة المرفقة بهذا المحضر والمعتمدة في البند السابق.

البند السادس: سماع ومناقشة تقرير المدقق الخارجي حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016

تلا السيد وليد سليم، الشريك في شركة ديلويت أند توش فرع قطر، تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. حول بيان مجلس إدارة الشركة حول الإمتثال بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الذي جاءت بنوده على الشكل الآتي:

"وفقًا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 ، فقد قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد محدود حول بيان مجلس الإدارة ("بيان مجلس الإدارة حول الامتثال") حول إمتثال المجموعة مع لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") المدرج في الأقسام ذات الصلة في الفصل 17.5 من التقرير السنوي لحوكمة الشركة كما في 31 ديسمبر 2022.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

يتعين على أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقرير حوكمة الشركة كجزء من التقرير السنوي للمجموعة بما في ذلك إفصاح المجموعة عن إمتثالها للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك أحكام النظام بما يتماشى مع متطلبات المادة 4 المدرجة في هذه اللوائح. تقع مسؤولية الامتثال للنظام، بما في ذلك كفاية الإفصاحات وإعداد تقرير حوكمة الشركة وبيان مجلس الإدارة حول الامتثال، على عاتق مجلس إدارة المجموعة، وعند الاقتضاء، القائمين على الحوكمة. تشمل هذه المسؤولية التأكد من أن تصميم وتنفيذ وصيانة إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة ببيان مجلس الإدارة حول الامتثال خالية من الخطأ، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ.

مجلس الإدارة، والقائمون على الحوكمة، عند الإقتضاء، هم المسؤولون الوحيدون عن توفير المعلومات الدقيقة والكاملة التي نطلبها. لا تتحمل ديلويت آند توش – فرع قطر أي مسؤولية عن دقة أو إكتمال المعلومات المقدمة من المجموعة أو بالنيابة عنها. تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة، من بين أمور أخرى، ما يلي:

أ. قبول المسؤولية عن إجراءات الرقابة الداخلية ؛
ب. تقييم فعالية إجراءات الرقابة للمجموعة باستخدام معايير مناسبة ودعم تقييمهم بالأدلة الكافية ، بما في ذلك التوثيق ؛ و
ج. تقديم تقرير مكتوب عن فعالية الضوابط الداخلية للمجموعة للفترات ذات الصلة.

قدم مجلس الإدارة تقريره عن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك قواعد السلوك ("بيان مجلس الإدارة حول الامتثال") في الفصل 17.5 من التقرير حوكمة الشركة السنوي.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي ابداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا أتى إلى حد علمنا اي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال المجموعة للوائح هيئة قطر الأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام. لقد قمنا بتنفيذ إرتباط تأكيد محدود وفقًا للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد 3000 (المعدل) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي ("IAASB").

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هنالك أي شيء قد لفت انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال ككل، لم يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال المجموعة للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام. إن لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام تتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى امتثال المجموعة بهدف الوصول لإستنتاجنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول بحيث تكون أقل منها. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المعقول هو أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه في حال قمنا بمهمة تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، بشكل أساسي على استفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم الاجراءات المتبعة لتحديد متطلبات لوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بما فيها النظام ("المتطلبات")، الإجراءات التي تعتمدها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات؛ والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. قمنا أيضاً بفحص الوثائق الداعمة التي جمعتها الإدارة، وعلى أساس اختباري لتقييم الامتثال للمتطلبات، والتي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بالأدلة المناسبة والكافية للتعبير عن استنتاجنا.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.نظرًا للقيود المتأصلة في نظام الرقابة الداخلية، قد لا يتم منع أو ردع الأخطاء أو الاحتيال، وقد لا تكتشف مهمة التأكيد المصممة والمنفذة، بشكل صحيح جميع المخالفات.

تخضع إجراءات الرقابة المصممة لمعالجة أهداف رقابة محددة، لقيود متأصلة، وبناءً عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. لا يمكن أن تضمن إجراءات الرقابة هذه الحماية من (من بين أمور أخرى) التواطؤ بقصد الاحتيال وخاصة من جانب أولئك الذين يشغلون مناصب في السلطة أو الأمانة. علاوة على ذلك، فإن استنتاجنا يستند إلى معلومات تاريخية ولن يكون من المناسب إسقاط أي معلومات أو استنتاجات في تقريرنا على أي فترات أخرى.

جودة الرقابة واستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، امتثلنا لمتطلبات الاستقلالية وفقا لمعايير السلوك الدولية ووفقا لمتطلبات السلوك الأخرى الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

والسرية والسلوك المهني. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الاخلاقية للمحاسبين. تطبق شركتنا المعيار الدولي بشأن مراقبة الجودة (1)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الإستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي تم إجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد بيان مجلس الإدارة غير ممتثل للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المعمول بها كما في 31 ديسمبر 2022."

ثم تلا السيد وليد سليم، الشريك في شركة ديلويت أند توش فرع قطر، تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق.حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية الذي جاءت بنوده على الشكل الآتي:

"وفقاً للمادة 24 من نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") رقم (5) لسنة 2016، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية ("تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية ") كما في 31 ديسمبر 2022.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة مصرف الريان ش.م.ق.ع ("البنك") هو المسؤول عن تطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة المتعلقة بالتقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ وكذلك إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في مختلف الظروف.

مصرف الريان ش.م.ع.ق ("البنك") يعمل ويدير أنشطته من خلال البنك والشركات التابعة له والشركات الزميلة ("المكونات") (ويُشار إليها معاً باسم "المجموعة") في دولة قطر وخارجها.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في 31 ديسمبر 2022، بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework").

تقدم إدارة المجموعة تقييم نظام الرقابة الداخلية لديها إلى مجلس الإدارة في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، والذي يتضمن:

- وصف أنظمة الرقابة المعمول بها داخل مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework").
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية لأعمال المجموعة والكيانات في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛
- وصف أهداف الرقابة
- تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة
- تقييم لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛ و
- بيان عن وجود أي قصور رقابي جوهري لم يتم إصلاحه كما في 31 ديسمبر 2022.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض "تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية" الوارد في القسم (5.11) من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework")، والتي تشمل الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2022.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقاً للمعايير الدولية لإرتباطات التأكيد 3000 (المعدّلة) "إرتباطات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية تم عرضه بصورة عادلة. يشتمل الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework") على المعايير التي يتم بموجبها تقييم الرقابة الداخلية حول التقارير المالية للمجموعة لأغراض إبداء رأي تأكيد معقول.

تتطلب مهمة التأكيد لإصدار رأي معقول حول تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية وتنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لعناصر المجموعة للرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework") ومقارنة ذلك بالتقييم الذي تقوم به الإدارة؛
- إجراء تقييم للمخاطر لجميع أرصدة الحسابات الجوهرية، وتصنيفات المعاملات والإفصاحات داخل المجموعة للعمليات والكيانات الجوهرية، ومقارنة ذلك بالتقييم الذي تقوم به الإدارة؛
- الحصول على إختبارات الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلي حول التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الإختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة إستنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها حول كل نظام رقابة داخلي تم إختباره؛
- فحص مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية التي تعالج المخاطر الجوهرية للأخطاء المادية والقيام بإعادة تقييم نسبة من إختبارات الإدارة للمخاطر الطبيعية للأخطاء المادية.
- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية غير المعالجة كما في 31 ديسمبر 2022، ومقارنة ذلك بالتقييم الذي تقوم به الإدارة؛، حسب الإقتضاء.

تتمثل مكونات الرقابة الداخلية كما عُرّفت في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات (" COSO Framework") من بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والإتصال، والمراقبة.

لقد قمنا بإجراءات للإستنتاج حول مخاطر وجود أخطاء جوهرية في العمليات الجوهرية مع الأخذ في الإعتبار طبيعة وقيمة رصيد الحساب أو تصنيف المعاملة أو الإفصاح ذات الصلة.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في سير المعاملات أو مبالغ البيانات المالية، على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية هي: أنظمة الرقابة على الشركة ككل، إيرادات، موجودات التمويل، الخسائر الائتمانية المتوقعة، الإستثمارات، عمليات الخزينة، ودائع العملاء بما في ذلك حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار، ودفتر الأستاذ وإعداد البيانات المالية بما في ذلك عملية التوحيد وأنظمة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

تعتمد إجراءات إختبار تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على حُكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية التي تم تحديدها والتي تنطوي على مزيج من الإستفسار والتحقق وإعادة التقييم ومراجعة الأدلة.

في إعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفير أساس لإستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية.

معنى الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة حول التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما هو معدّل من قبل مصرف قطر المركزي. تشمل الرقابة الداخلية حول التقارير المالية لأي منشأة السياسات والإجراءات التي:

1. تتعلق بحفظ السجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس دقة وعدالة المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛

2. تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بتسجيل المعاملات بالشكل المطلوب الذي يسمح بإعداد البيانات المالية وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن المبالغ المستلمة ونفقات المنشأة لا تتم إلا وفقًا لصلاحيات إدارة المنشأة، و
3. تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو الإكتشاف في الوقت الصحيح، للإستحواذ غير المصرح به أو إستخدام أو التصرف بموجودات المنشأة بشكل قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود المتأصلة

بسبب القيود المتأصلة في الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، بما في ذلك إحتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط الداخلية، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو إحتيال ولا يمكن إكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية حول التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بتحقيق أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية حول التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر أن الرقابة الداخلية حول التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الإمتثال للسياسات أو الإجراءات قد تكون عرضة للتدهور.

إستقلاليتنا والرقابة على الجودة

خلال قيامنا بعملنا، لقد إلتزمنا بالإستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات ومعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين.

تطبق الشركة المعيار الدولي على مراقبة الجودة رقم (1) وتحتفظ وفقًا لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثّقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا أن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية في القسم (5.11) من تقرير الحوكمة السنوي، تم بيانه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework")، متضمناً إستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية حول البيانات المالية كما في 31 ديسمبر 2022."

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب مصادقة الجمعية على التقرير، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجّل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2023/1/6): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تقرير التأكيد المستقل حول بيان مجلس الإدارة عن تصميم و تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛ و تقرير التأكيد المستقل حول بيان مجلس الإدارة حول الإمتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 كما تم تقديمهما في الاجتماع وإرفاقهما كاملين بهذا المحضر.

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

البند السابع: مناقشة واعتماد تقرير الحوكمة للعام 2022

قدم الرئيس إلى السادة المساهمين التقرير السنوي للحوكمة. شرح الرئيس أنه تم إعداد تقرير الحوكمة وفقاً للمتطلبات التنظيمية وفيه بيان مجلس الإدارة حول تقييم الرقابة الداخلية على البيانات المالية وتقييم الالتزام بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية المنطبقة على البنك وقوانين الحوكمة ذات الصلة ولاسيما تعليمات حوكمة البنوك والمؤسسات المالية الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم 25 لسنة 2022 المعدل بالتعميم رقم 2 لسنة 2023 ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5) لسنة 2016.

ثم قدم الرئيس أبرز بنود التقرير حيث أكد للسادة المساهمين أن مجلس الإدارة وبعد التدقيق والتقييم وفقاً للآليات والإجراءات الداخلية يخلص إلى أن البنك ملتزم، في جميع النواحي الجوهرية، بقوانين الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022. كذلك استنتج مجلس الإدارة أن مجموعة مصرف الريان ش.م.ع.ق. وشركاتها التابعة- تمتلك نظاما فعالاً للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2022 ثم ذكر الرئيس أن شركة ديلويت اند توش المدقق الخارجي للبنك قد أصدرت لهذا الغرض تقريرين غير متحفظين كما ورد في البند السابق.

وأوجز الرئيس أبرز محتويات التقرير مشيراً إلى أنه يتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة وفقاً للمتطلبات التنظيمية. ذكر الرئيس أن التقرير جرى تحميله على الموقع الإلكتروني للبنك بتاريخ الدعوة إلى الجمعية لإتاحة الفرصة أمام السادة المساهمين لمراجعته.

ثم قدم الرئيس برنامج المصرف للمسؤولية البيئية والاجتماعية والحوكمة كما هو مفصّل بالتقرير السنوي للحوكمة ورفع توصية مجلس الإدارة باعتماد البرنامج من قبل الجمعية العامة. باختصار، يقوم البرنامج على مساهمة مصرف الريان في تحقيق الركائز الأربعة لرؤية قطر الوطنية 2030 والتي تتركز حول أهم القضايا البيئية والاجتماعية، وهي القضايا التي يلتزم مصرف الريان بمعالجتها في إطار استراتيجيته في مجال الاستدامة. تم عرض ملخص تنفيذي عن البرنامج على الشاشة.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب اعتماد تقرير الحوكمة لعام 2022، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجّل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2023/1/7): اعتمدت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع تقرير الحوكمة للعام 2022 كما جرى عرضه ضمن التقرير السنوي الموزّع في الاجتماع بما فيه بيان مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على البيانات المالية وبيان مجلس الإدارة حول تقييم الالتزام بقوانين الحوكمة وبرنامج مصرف الريان للمسؤولية البيئة والاجتماعية والحوكمة.

البند الثامن: إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وتحديد مكافآتهم وإقرار سياسة المكافآت ومنح الحوافز لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأي صفقات كبيرة، إن وجدت، مع الأطراف ذوي العلاقة

أعرب الرئيس عن شكره لزملائه من أعضاء مجلس الإدارة في البنك على التزامهم وعطائهم وجهودهم المبذولة خلال العام الماضي ودعا المساهمين إلى التصويت على إبراء ذمة جميع أعضاء مجلس الإدارة من أي التزامات ومسؤوليات عن أعمالهم خلال العام 2022 وعلى صرف مكافأة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة بقيمة إجمالية وقدرها 18,532,000 ريال قطري (ثمانية عشر مليون وخمسمائة واثنين وثلاثون ألف ريال قطري فقط لا غير) وذلك مقابل جهودهم عن العام 2022. كما ذكر رئيس المجلس أنه قد تمّ تحديد هذا المبلغ وفقاً لسياسة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة والتي تستند إلى القوانين والأنظمة المنطبقة وأحكام النظام الأساسي للبنك وتعميم مصرف قطر المركزي رقم 2014/18 وهي تشمل المكافأة السنوية وبدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان.

ثم تم عرض سياسة وأسس منح الحوافز والمكافآت لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الشاشة ونصها كالآتي:

- يجب أن تكون مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مطابقة لمعايير السوق وتأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر
- يجب أن ترتبط المكافآت بنتائج تقييم الأداء الكلي والفردي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بدون أي تمييز على أساس العرق

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة

- يُعرض مجموع ما تقاضاه الرئيس وأعضاء المجلس كبدلات حضور خلال السنة المالية على الجمعية العامة لإقراره من ضمن مكافآت مجلس الإدارة وفي حال عدم موافقة الجمعية، لأي سبب من الأسباب،على بدلات الحضور لمجلس الإدارة أو لعضو معيّن يُلزم المجلس مجتمعاً أو ذلك العضو المعيّن، بحسب الأحوال، بردّ ما دُفع لهم من مبالغ كبدل حضور خلال السنة المعنية
- لا يجوز أن يزيد مجموع مكافآت أعضاء المجلس عن 5% من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين
- تكون جميع المكافآت لمجلس الإدارة او الإدارة التنفيذية ضمن السقوف والضوابط المحددة في القوانين والانظمة ذات الصلة
- تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مراجعة أداء مجلس الإدارة وبناء على نتائج المراجعة ترفع توصيتها للمجلس والرئيس حول المكافآت المقترحة بعد تأكدها من أنها تستوفي الأسس المحددة في هذه السياسة ولرئيس مجلس الإدارة البت في أي تحفظ أو تضارب للمصالح قد ينشأ حول هذا الموضوع قبل عرضه على الجميعة العامة
- المنهجية المعتمدة للإدارة التنفيذية هي تحديد نسبة تتراوح بين 1% إلى 6.5% من صافي الإيرادات على حسب الحاصل النهائي الذي يتم تسجيله في بطاقة تقييم الأداء المتوازن لتوزيعها كمكافآت سنوية على الموظفين والإدارة التنفيذية العليا. بحيث تقوم لجنة المكافآت بناء على المنهجية أعلاه بتحديد المبلغ الإجمالي المقترح توزيعه كمكافآت سنوية والموافقة عليه وفقاً لمؤشرات الأداء والحاصل النهائي لبطاقة تقييم الأداء. تستند تلك المنهجية على تقييم الأداء حيث أن المكافأة الفردية التي يحصل عليها أي موظف تحدد وفقاً للنتيجة التي يحققها في عملية تقييم أدائه الفردي وتقييم أداء الإدارة أو القسم الذي ينتمي إليه وكذلك تقييم الأداء الكلي للبنك والإنجازات التي يحققها خلال العام
- يتم اعتماد نظام بطاقة تقييم الأداء المتوازن لقياس أداء الإدارة العليا والموظفين أو ما يُعرف بـBalanced Scorecard لتقييم الأداء العام للبنك وأداء مختلف إداراته وأقسامه والعاملين فيه ويقوم هذا النظام على وضع أهداف توازن بين الأرباح المتوقعة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة المولدة لتلك المخاطر ومدى التزام البنك بتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية
- يعرض مجموع مكافآت مجلس الإدارة بما فيها المكافآت السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان والتي يتم تحديدها وفقاً للسياسة اعلاه على الجمعية العامة السنوية لإقرارها
- لا يجوز صرف مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها وفقاً لأحكام التعميم رقم 18 لسنة 2014
- تصرف المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون أشخاص معنوية/شركات في مقاعد مجلس الإدارة في حسابات الشركات/الجهات التي يمثلونها وليس في حساباتهم الخاصة ما لم يحصلوا على عدم ممانعة كتابية من الجهات التي يمثلونها وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي بالتعميم 2009/78
- يجب الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في البيانات المالية المدققة كما يجب الإفصاح عن جميع المبالغ التي حصل عليها جميع أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك المكافآت السنوية وبدلات حضور الاجتماعات وأي بدل من المصاريف أو النفقات التي يدفعها البنك لعضو مجلس الإدارة بحكم عمله في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (122) من قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021 والمادة (39) من النظام الأساسي للمصرف وتدقيقه وتوقيعه من قبل المدقق الخارجي وأن يكون الكشف متوفراً قبل أسبوع من الموعد المقرر للجمعية العامة السنوية
- في حال عدم تحقيق أرباح كافية في عام معيّن لإجراء توزيعات أرباح أو في حال تحقيق خسارة، للجمعية العامة أن تقرر منح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة من عدمه وفقاً للقانون ومع مراعاة الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المعنية
- تعرض سياسة المكافآت على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

بالنسبة إلى المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، حتى 31 ديسمبر 2022 لم تسجّل أي صفقة كبيرة مع أي طرف ذي علاقة تتطلب موافقة الجمعية العامة عليها. تم تحديد أسس المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في تقرير الحوكمة. وفي جميع الأحوال،

يمكن الاطلاع على تفاصيل أي معاملات مع طرف ذو علاقة، إن وجدت، سواء صفقات كبيرة أو خلافها، في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (122) من قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 والمادة (39) من النظام الأساسي للبنك والمادة (26) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وأيضاً ضمن التقرير السنوي/ البيانات المالية المدققة.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب الموافقة على هذا البند. استوضح السيد عبدالله طاهر عما إذا كان التعميم رقم 2014/18 هو الذي يحدد مبلغ 2 مليون ريال لرئيس مجلس الإدارة و1,5 مليون ريال للأعضاء. أكد سعادة الرئيس ذلك. طلب المساهم راشد المهندي (مساهم رقم 129703) من مجلس الإدارة التنازل عن المكافأة السنوية بسبب الخسائر التي حققها البنك بحسب رأيه. أوضح سعادة الرئيس ان البنك لم يحقق خسارة بل حقق أرباحاً صافية أقل من العام الماضي وذلك للأسباب التي تم شرحها سالفاً. وقد بذل أعضاء مجلس الإدارة جهوداً حثيثة هذا العام وهم بالتالي يستحقون تعويضاً عن عملهم.

طرح الرئيس هذا البند للموافقة. اعترض المساهمون التالية أسماؤهم: المساهم بندر جعثين عبدالله مبارك الدوسري (مساهم رقم 73062/عدد الأسهم 192760) والمساهم راشد حارب محمد المهندي (مساهم رقم 129703/عدد الأسهم 95736) والمساهمة روضة صفوان حسنى حسين الزيدان (مساهم رقم 197638/عدد الأسهم 1236550) وحيث أن مجموع هذه الأسهم المعترضة البالغ 1525046 سهماً غير مؤثر فقد صدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2022/1/8): وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بغالبية الأصوات على إبراء ذمة الرئيس وجميع أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وحددت أتعاب أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقيمته 18,532,000 ريال قطري وفقاً لبيان المكافآت للعام 2022 المعتمد من قبل المدقق الخارجي كما أقرت سياسة مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على النحو الوارد أعلاه.

البند التاسع: تعيين المدقق الخارجي لمصرف الريان للسنة المالية 2023 وتحديد بدل أتعابه

شكر الرئيس الحاضرين عن المدقق الخارجي، السادة ديلويت أند توش، على عملهم مع البنك خلال العام الماضي وطلب منهم مغادرة القاعة. ثم ذكر الرئيس أن مجلس الإدارة يوصي بتعيين السادة شركة برايس ووترهاوس فرع قطر لتولي مهام المدقق الخارجي للبنك للعام 2023 مقابل أتعاب إجمالية بقيمة 3,200,000 قطري موزّعة على الشكل الآتي: 1 مليون ريال لمراجعة وتدقيق القوائم المالية للعام 2023 و2,2 مليون ريال للقيام بمهام وتقارير رقابية أخرى مطلوبة من المدقق الخارجي وقد تم الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي على التعيين وإخطار هيئة قطر للأسواق المالية بذلك وفقاً للأنظمة المنطبقة. كما طلب الرئيس تفويض مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق أو من يفوضه المجلس أو اللجنة بالتعاقد مع السادة برايس ووترهاوس للعام 2023 نيابة عن المساهمين وبالموافقة على أية مبالغ إضافية قد يضطر البنك لدفعها للمدقق الخارجي خلال السنة نتيجة طلب رفع تقارير إضافية تقنية مستقلة أو طارئة من قبل أي جهة رقابية يخضع لها البنك كالمصرف المركزي أو خلافه على أن يتم الإفصاح عن هذه المبالغ في حال وجودها ضمن التقرير السنوي/تقرير الحوكمة المعروض على المساهمين لاعتماده. فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب الموافقة على هذا البند، إلاّ أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2023/1/9): وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تعيين السادة شركة برايس ووترهاوس – فرع قطر لتولي مهام المدقق الخارجي للبنك للسنة المالية 2023 وحددت بدل أتعابهم بقيمة 3,200,000 ريال قطري وفقاً للعرض المقدم من الشركة المذكورة كما فوّضت مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق و/أو من يفوضه المجلس/اللجنة بالتعاقد معهم لهذا الغرض وبالموافقة على أية مبالغ إضافية، إن وجدت، وفقاً لطرح الرئيس أعلاه بشرط الإفصاح عنها في التقرير السنوي.

مصرف الريان
MASRAF AL RAYAN

البند العاشر: الموافقة على توصية مجلس الإدارة فيما يخص تعيين هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان للفترة 2023-2025 وتفويض مجلس الإدارة بإضافة عضو أو أعضاء جدد أو ملء من شغرت وظيفته لأي سبب من الأسباب وتحديد مكافآت أعضاء الهيئة وأية مسائل أخرى تخص هيئة الرقابة الشرعية خلال الفترة المذكورة، مع مراعاة موافقة مصرف قطر المركزي

تنفيذاً لأحكام المادة (41) من النظام الأساسي وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة، رفع سعادة الرئيس توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين المشايخ الأفاضل التالية أسماؤهم لعضوية هيئة الرقابة الشرعية للثلاث سنوات المقبلة 2023-2025 وتفويض مجلس الإدارة بإضافة عضو أو أعضاء جدد أو ملء من شغرت وظيفته لأي سبب من الأسباب وتحديد مكافآت أعضاء الهيئة وأية مسائل أخرى تخص هيئة الرقابة الشرعية خلال الفترة المذكورة، مع مراعاة موافقة مصرف قطر المركزي. الأعضاء المعاد ترشيحهم هم:

- فضيلة الشيخ الدكتور وليد بن هادي- رئيساً للهيئة
- فضيلة الشيخ الدكتور سلطان الهاشمي- عضو
- فضيلة الشيخ الدكتور محمد أحمين – عضو

ذكر الرئيس انه تم الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي على التعيين. فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب الموافقة على هذا البند. كان للمساهم عبدالله طاهر مداخلة أوصى فيها بأن يتم النظر مستقبلاً في تعيين الخريجين الشباب من المشايخ لعضوية هيئة الرقابة الشرعية. لم يسجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2023/1/10): وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تجديد تعيين المشايخ الأفاضل التالية أسماؤهم لعضوية هيئة الرقابة الشرعية لمصرف الريان للدورة 2023-2025 وهم:

- **فضيلة الشيخ الدكتور وليد بن هادي- رئيساً للهيئة**
- **فضيلة الشيخ الدكتور سلطان الهاشمي- عضو**
- **فضيلة الشيخ الدكتور محمد أحمين – عضو**

وفوضت مجلس الإدارة بإضافة عضو أو أعضاء جدد أو ملء من شغرت وظيفته لأي سبب من الأسباب وتحديد مكافآت أعضاء الهيئة وأية مسائل أخرى تخص هيئة الرقابة الشرعية خلال الفترة المذكورة، مع مراعاة موافقة مصرف قطر المركزي.

البند الحادي عشر: انتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك للدورة (2023-2025) بما يتوافق مع تعديل بعض أحكام تعليمات الحوكمة في البنوك الصادرة بموجب التعميم رقم (2) لسنة 2023

وفقاً لأحكام تعميم مصرف قطر المركزي رقم (2) لسنة 2023 بتحديد عدد أعضاء مجالس إدارات البنوك بـ11 عضواً واستنادا للمادة (75) من النظام الأساسي للبنك، طلب سعادة الرئيس من الجمعية العامة ما يلي:

1. **أخذ العلم بتجديد التعيين للأعضاء التالية أسماؤهم للدورة 2023-2025 وهم:**
   - سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني، بتعيين من جهاز قطر للاستثمار
   - سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني، بتعيين من جهاز قطر للاستثمار
   - سعادة السيد تركي الخاطر، بتعيين من الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية
   - السيد ناصر جارالله جارالله المري بتعيين من وزارة الدفاع/شركة برزان القابضة

2. **أخذ العلم بفوز المرشحين الثلاثة لمقاعد المستقلين بالتزكية للدورة 2023-2025. تم عرض أسماء وبيانات المرشحين على الشاشة وهم على الشكل الآتي:**
   - السيد عبدالله بن ناصر المسند – مرشح لمقعد مستقل عن فئة الحوكمة والرقابة الداخلية
   - السيد محمد السعدي- مرشح لمقعد مستقل عن فئة إدارة مخاطر الائتمان
   - السيد عبدالله بن حمد المسند – مرشح لمقعد مستقل عن فئة نظم المعلومات والتكنولوجيا الرقمية والابتكار

3. انتخاب 4 مرشحين لشغل 4 مقاعد للأعضاء غير المستقلين من المساهمين عن طريق الاقتراع السري للدورة 2023-2025

تم عرض اللائحة النهائية لأسماء وبيانات المرشحين للانتخابات المعتمدين من مصرف قطر المركزي على الشاشة وهم على الشكل الآتي:

1. الشيخ علي بن جاسم بن محمد آل ثاني
2. السيد عبدالله أحمد المالكي الجهني
3. الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني
4. السيد عبد الرحمن الخيارين
5. شركة الفيصل الدولية للاستثمار
6. السيد محمد جابر السليطي

لم يسجل أي اعتراض. صادقت وأخذت الجمعية علماً بأسماء الأعضاء المعاد تعيينهم والمرشحين الفائزين بالتزكية لمقاعد المستقلين للدورة 2023-2025 كما تم عرضهم من قبل سعادة الرئيس أعلاه. ثم قام مقرر الاجتماع بالمناداة على السادة المساهمين للبدء بإدلاء أصواتهم. بدأت عملية الاقتراع السري تحت إشراف المدقق الخارجي وممثلي وزارة التجارة والصناعة. تم الإعلان عن انتهاء عملية الاقتراع والبدء بعملية الفرز. تم فرز الأصوات تحت إشراف المدقق الخارجي وممثلي وزارة التجارة والصناعة بحضور مقرر الاجتماع وجامع الأصوات. تم تسليم أوراق الاقتراع لمقرر الاجتماع وحفظهم بسجلات الشركة. بعد الانتهاء من عملية الفرز، أعلن السيد سامر جاغوب من شركة ديلويت عن النتيجة النهائية وفقاً للآتي:

الرقم	اسم المرشح	عدد الأصوات التي حاز عليها المرشح	الحالة
1	عبد الرحمن الخيارين	851,606,598	فائز – عضو أول
2	محمد جابر السليطي	688,505,343	فائز – عضو ثان
3	الشيخ علي بن جاسم بن محمد آل ثاني	515,696,320	فائز – عضو ثالث
4	الشيخ ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني	487,628,422	فائز – عضو رابع
5	عبدالله أحمد المالكي الجهني	407,560,557	عضو احتياط
6	شركة الفيصل الدولية للاستثمار	صفر	غير منطبق
	المجموع	**2,950,997,241**	

انتهى الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق بعد أن تمت مناقشة جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال والتصويت عليها.

شكر الرئيس الحضور على مشاركتهم وانتباههم وأعلن عن انفضاض الاجتماع ورفع الجلسة بتمام الساعة العاشرة مساء بتوقيت الدوحة.

إثباتا لذلك تم توقيع هذا المحضر من قبل:

وقع الأصل	وقع الأصل
محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني	**طوني مرهج**
رئيس مجلس الإدارة	**مقرر الاجتماع**

وقع الأصل	وقع الأصل
وليد سليم	**نادر سعيد الصوص**
عن المدقق الخارجي/ديلويت أند توش فرع قطر	**عن جامعي الأصوات/ ألفا أوميغا**
سجل مراقبي الحسابات رقم (319)	
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية	
رقم (120156)	

محضر الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية- هذه النسخة إلكترونية لأغراض العلم فقط والنشر على الموقع الإلكتروني ولا يجوز اعتبارها بديلا عن المحضر الأصلي الموقع وفقاً للأصول أو سنداً قانونياً يعتد به